



على الخلاف

تسمية الحريري غير مضمونة... و«التكنوقراط» مرفوضة أميركا تدخل على خط التأليف: حجب مساعدات عن الجيش

بدات امس المشاورات غير الرسمية للاتفاق على شك الحكومة المقبلة واسم الرئيس الذي سيكلف تشكيلها. لا مسلمات في التعاطي مع اي من الملقين. فلا اسم سعد الحريري محسوم، ولا حكومة التكنوقراط مقبولة في ظل التحديات السياسية التي تواجه البلد. لكن، قبل ان تحسم كل الاطراف وجهتها، كان الاميركيون يسمعون الى فرض اجندتهم من خلال حجب 105 ملايين دولار عن الجيش

في خطوة غير مسبوقة، قررت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب حجب مساعدات عسكرية عن الجيش اللبناني بقيمة 105 ملايين دولار. ونقلت وكالة «رويترز» عن مسؤولين أميركيين رفضا الكشف عن اسميهما أن وزارة الخارجية أبلغت الكونغرس أن مكتب الميزانية في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي اتخذوا ذلك القرار، من دون الإشارة إلى سببه. وتأتي هذه الخطوة، التي تطال الجيش اللبناني بالدرجة الأولى، لتُنشئ بمسار تصعيد بدأت به أميركا في لبنان، ولأن التنسيق عال بين الجيش والأميركيين، فقد فشرت هذه

الحريري ينظر التكليف ممن «طعنهم» في الظهر

عون: لحكومة منسجمة لا تعرقها الصراعات السياسية

«المستقبل» يجيز «إنجازات» الحراك إليها!

الخطوة يكونها محاولة للتأثير في المسار الحكومي، لا سيما لناحية رفض إشراك حزب الله في الحكومة، عبر التلويح بأن واشنطن ماضية في مواجهة حزب الله، ولو كان ذلك على حساب هز الاستقرار اللبناني. ويأتي هذا الإعلان في وقت حاولت الولايات المتحدة أن تبدي حرصها على عدم التدخل في مسار الأحداث في لبنان، إذ سزيت عبر قناة «ام تي في» أن «أميركا كانت بصدد إصدار عقوبات جديدة على حلفاء لحزب الله إلا أنها أخلتها كي لا تفسر على أنها تدخل في الشأن اللبناني».

حكومياً، كانت زيارة الوزير علي حسن خليل إلى بيت الوسط، أمس، فاتحة عودة التواصل بين «مستركي» الحكم، في سبيل تشكيل حكومة جديدة. وقد خرج خليل بخلاصتين، الأولى

إلى عدم قبول هذه الحكومة، مع استعداد لمناقشة حكومة سياسية مطعنة بوجوه تكنوقراط، انطلاقاً من المرحلة المقبلة ستشهد تحديات سياسية عديدة، ولا يمكن، بالتالي، مواجهة حزب الله، ولو كان ذلك على حساب هز الاستقرار اللبناني.

ويأتي هذا الإعلان في وقت حاولت الولايات المتحدة أن تبدي حرصها على عدم التدخل في مسار الأحداث في لبنان، إذ سزيت عبر قناة «ام تي في» أن «أميركا كانت بصدد إصدار عقوبات جديدة على حلفاء لحزب الله إلا أنها أخلتها كي لا تفسر على أنها تدخل في الشأن اللبناني».

حكومة، كانت زيارة الوزير علي حسن خليل إلى بيت الوسط، أمس، فاتحة عودة التواصل بين «مستركي» الحكم، في سبيل تشكيل حكومة جديدة. وقد خرج خليل بخلاصتين، الأولى

(مروان طحطح)



ابراهيم التميم

بهذوء

ليس في مقدور محتج غاضب او متظاهر في الشوارع ضئبط انفعالاته في معرض مقاربتة ما يجري من حوله. حتى ان من غير المنطقي مطالبته، في عز انتفاضته، بالتصرف خلافا لطبيعة المواجهة نفسها. هذه صفات من هو «ممسك بالأرض»، او من هو «موجود على الأرض»، ولكنها ليست صفات من يفترض به التفكير والتخطيط والقيادة، وبالتأكيد ليست صفات من ينطق ويتحدث ويفاوض. وهنا مشكلة الحراك الاساسية. في لقاءات مع تسعة ممثلين عن مجموعات ناشطة في الحراك، كان لا بد من فهم انهم يملكون حضوراً، لا سيما أن لغالبيتهم باعاً طويلاً في التحركات المطالبة القطاعية السابقة (اقتصاد، بيئة، أملاك عامة، حقوق انسان...). لكن هؤلاء، المشاركين في ادارة أنشطة كثيرة من الحراك القائم منذ 17 تشرين الأول، يصعب على أحد تقدير الحجم الفعلي لتأثيرهم على مسارات الحراك، وهذا ما يفرض التعامل معهم بواقعية توجب عدم الزامهم بكل ما يحصل

تراجع من يفترض بهم القيادة عن المبادرة الى الدور المطلوب وتركوا الحراك وناسه عرضة للنهب المنظم

في الساحات والطرقا، هذه اللقاءات، تفيد في فهم الآتي: أولاً: إن معرفة حجم الأزمة الفعلية التي يواجهها لبنان لم يكن متلائماً مع أي تقدير بان الناس ستخرج الى الشارع بهذه الطريقة. ولم يكن أحد يقدر كيف ستكون الامور. والكل اقرّ بأن التصرف كان يتم لحظة بلحظة ويوماً بيوماً. وان احداً لم يكن لديه برنامج متكامل بشأن طريقة التحرك وادواته وأشكاله، ولا بشأن الشعارات التي ترفع، ولا بشأن خطة العمل والتصعيد والتراجع والتفاوض. وهذا الامر دفع هؤلاء، كما غيرهم، الى التصرف بشيء من الالمسؤولية أمام فكرة ان يبقى الحراك من دون قيادة ومن دون وجهة واضحة الاهداف والمطالب. ثانياً: لا وجود لأي آلية للتنسيق بين القوى والمنظمات والجمعيات، كما لا يمكن تخيّل آلية من هذا النوع، وهربت «المجموعات» والقوى والشخصيات نحو الحديث عن الغفوية الكاملة. ثم صارت أسرى هذا التوصيف الذي عرّف مهمة خلق آليات التنسيق والإشراف والعمل. وبدعا صار كل هؤلاء ينفون قدرتهم على ادّعاء النطق باسم الناس. وبدل المعادلة الطبيعية التي تقول ان هناك من يقود وينطق، لجا هؤلاء الى معادلة التماهي مع انفعالات الناس، وتحويل صراخهم الى شعارات وآليات عمل. وعمد الجمهور مرارا الى تحديد الخطوة التالية، بينما يركض

هؤلاء خلف الناس المتنقلين بين ساحة واخرى وبين شارع وآخر. كما كان لذلك الاثر الاكثر تعقيداً حيال ترك الجمهور فريسة لوسائل اعلام هي حكماً جزء من الطبقة الفاسدة في البلاد، وحيث ظهر الاعلام، مرة جديدة، على هيئة احد اركان النظام المستهدف. ثالثاً: تراجع من يفترض بهم القيادة عن المبادرة الى الدور المطلوب، وترك الحراك وناسه عرضة للنهب المنظم من قبل قوى وجمعيات ومنظمات وشخصيات، هم من اركان السلطة نفسها او من اركان شركة المضاربة، او حتى من قبل من يفترض ان يعرضون انفسهم كبدائل، وبعضهم جربه الناس في السلطة مرات. عدم المسارعة الى تنظيم الحراك من خلال خلق آليات التنسيق جعل آخرين، سواء كانوا مخلصين في غاياتهم او يصطادون في مياه الأزمة، يتقدمون الصفوف، وصارت المبادرات تتجاوز الكلام العشوائي على الشاشات الى مستوى الاستعداد لمحاورة السلطة. علما ان عدم حصول ذلك كان سبب الفوضى نفسها التي زادت منها الخلافات الحقيقية والعميقة بين هذه المجموعات، وهي خلافات لا يمكن تغطيتها بشعر وطني يستخرج من خزائن الدولة البالية.

رابعاً: ان المشتركة بين المتظاهرين العفويين، او بين المجموعات الحزبية و الاهلية او غيرها، لم تكن كافية للفهم على لائحة الاهداف الواقعية. وبدل التصرف بواقعية ازاء ان خصمهم يمثل حالة جدية في البلاد، تصرف هؤلاء على اساس ان الشارع اجتاح جميع القوى المنتفذة في السلطة. وهذا تصرف سازج ان لم يكن اكثر، خصوصاً عندما يغرق الفاعلون بين المتظاهرين في لعبة الارقام حول اعداد المشاركين في الحراك، وكل ذلك جعل الجميع من المعنيين على الارض يهربون الى كلام عام، والى شعارات عامة، والى رفع السقوف بطريقة تذكر بالحملات الانتخابية. ما تقدّم شكل علنياً مركزياً في الحراك، خصوصاً بعد مباشرة الحكومة، على تعاضتها، بالتفاعل معه، علما ان هذا التفاعل ظل قاصراً ومعبّراً عن مكابرة وإنكار، وهي سمة لا تزال بارزة في أداء كل فريق السلطة. خامساً: لم يكن الناس بحاجة الى من يوجه اليهم الدعوة للنزول الى الشارع. لأن الجمهور كان يراقب مسار الحراك، وصار يتفاعل معه ايجابيا او سلبا بحسب ما يراه او يسمعه. وبدل ان يدرس من يفترض به دور القائد حالة الشارع بعد اسبوع من انطلاقه الحراك، بقصد انتاج آليات تنظيم الخطوات بالتوالي، هرب هؤلاء نحو الدعوات المفتوحة التي تعطل مهمة التنسيق، وهي دعوات خلطت الحابل بالنابل. وعندما سارعت قوى كثيرة الى اطلاق اوسع عملية قدرة للاستيلاء على حراك الناس، لم يظهر الذين يعتبرون انفسهم في موقع الحرك والموجه اي مسؤولية عملائية في حماية الحراك وتحصينه، وسمح

ايصال هذا الصوت الذي صرح مطالباً بحكومة تتقون بها، وبمكافحة الفساد الذي نخر الدولة ومؤسساتها لعقود وعقود، وبدولة مدنية حديثة تتنقى فيها الطائفية والمحاصصة، وازداف «اماننا وايامك عمل دووب لاطلاق ورشة مشاورات وطنية حول الدولة المدنية لاقتاع من يجب اقتاعه باهميتها وضرورتها». وفي محاولة لاستثمار نتائج الانتفاضة الشعبية المستمرة منذ 15 يوماً، اعتبر المختب السياسي لنبار المستقبل، في الاجتماع الذي ترأسه الحريري، أن الحراك «حقق نقلة نوعية في المسار اللبناني السياسي ونجح بقوة في تخطي الاضطرابات الطائفية وحواجز الولاءات العمياء»، وكما لو ان الحريري لم يكن من الذين طالب الحراك باستقالتهم، قال

بيان المختب السياسي إنه «يتطلع لنجاحات المطالبة والسياسية الوطنية التي حققها الشباب اللبناني في كل الساحات»، كما حيا اختيار سلمية التظاهرات، برغم «محاولات ميليشيوية لإساءة إليها وإخراجها عن توجهها الوطني وتطبيقها». وفي بيان، أشر اجتماعها السوري، أشارت كتلة «الوفاء للمقاومة» إلى وجود «تساؤلات مشروعة فرضتها استقالة الحريري، سواء حول الاسباب الحقيقية والبررات، أو حول التوقيت، أو حول الاهداف والمرامي التي جرى توسل الاستقالة لإنتاجها»، وفي ضوء ما تشهده البلاد من ترة تقدي واقتصادي، رات الكتلة أنه «مهما قيل عن الاعتبارات التي استند إليها رئيس الحكومة لتبرير استقالته، فإن هذه الاستقالة ستسهم في هدر الوقت

هؤلاء، لقلّة، نعم قلّة، تنتشر بين ناشطين فاسدين، واعلام فاسد، واحزاب فاسدة، بان ينتجوا عملاً مؤثراً، عبر ترك الامور مبهمّة وعمامة، وكل ذلك بقصد منع تبلور قيادة قادرة على استثمار الحراك بما يخدم قضايا الناس. سادساً: بدأ ان الجمع الكبير غير قادر على التعامل مع الانقسامات السياسية في البلاد، وبدل التنبه الى مخاطر تقديم الغناوين السياسية الخلافية على الغناوين الاصلاحية المشتركة، غرق من يفترض ان يبيده الامر في لعبة التشنّج، والتفاعل سلبيا مع اي اعتراض او تشكيك او رفض لما يقال هنا وهناك، وصولاً الى حدود ان من يتظاهر من اجل حفظ حرّيته في التعبير والتغيير، لم يعد يتحمل الرأي المخالف. (هذا الكلام لا علاقة بأي غزوة همجية تعرض لها المتظاهرون، وهي تبقى فعلاً بشعا قامت به مجموعات تخضع لاجندة سياسية وحزبية)، لكن الضيق يتصل بالمعارك العشوائية التي قامت على المنابر المنتشرة كالقطر في الاعلام ووسائله المختلفة. وهو ما عزز بعض الشكوك عند من لديه حذرّه الكبير من مآلات حراك لا يمكنه تنظيم نفسه، وهذه مسألة ليست تفصيلية، لان بين المؤثرين في هذه المنابر من يعتقد أن التغيير يجب ان يكون شاملا من حيث الوجهة السياسية الكبيرة، وهؤلاء ليسوا في اوضاع شخصية او اجتماعية او وظيفية يمكن اعتبارها اوضاع المهوورين فعليا، حتى ولو كان بينهم من يريد الاحتجاج على سياسات فاشلة في الادارة العامة للدولة ومؤسساتها. لكن المههم هنا الاولوية التي تتحكم بعقولهم وسلوكهم، وهي اولوية لا تتطابق مطلقاً مع اولوية الذي يريد علماً وعملاً وطعماً وعلاجاً من دون اذلال، ومن استسهل اخفاء الفروقات الطبقية والاجتماعية بين كتلة المتظاهرين، اخذة الفولكلور نحو الوحدة الوطنية بشكلها التقليدي الردي، وبالتالي، استسهل غياب الاطار المنطقي الذي ينتج ملفاً او عنواناً او هدفاً يمكن من خلاله الدخول فعليا في مرحلة تغيير شاقّة.

لذلك، ليس بيد احد، من الاكثر فهماً لواقع لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الا اللجوء الى هذوء العقل وفي التفكير. اما غضب الناس، فانا - شخصياً - كنت ولا ازال، اراه فاعلاً بعفويته، عندما يتحول الى عنف مركز على من يسرق المال العام، بمعزل عن هويته وموقعه ومكانه. والعفوية هنا، تسبق اي تظاهرات او اعتصامات يمكن ان تقود لاحقاً الى تغيير حقيقي.

ليس من باب الضعيفة، لكن من باب القهر، يمكن مراقبة صور الساحات التي يتراجع عدد الحاضرين فيها، وبعضها خلا من الناس، بينما لم يحطّم المتظاهرون باب اي مؤسسة من مؤسسات الفساد المتجمعة في قلب بيروت المنهوب!

(الأخبار)